



١٢- باب من الشرك النذر لغير الله



أ- وقول الله تعالى : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان : ٧].
 ب- وقوله : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة : ٢٧٠].

ج- وفي الصحيح ، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : «من نذر أن يطيع الله فليطع، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» ^(٧٧).

أي من الشرك الأكبر وهو شرك الجاهلية وشرك عباد القبور الذين يندرون لهم ويستغيثون بهم ويطلبون الحوائج منهم ، وهو الذي بعث الأنبياء لإنكاره وهذا كان عند الجاهلية ، أما الشرك الأصغر فهو كالرياء والحلف بالنبي وقول ما شاء الله وشئت .

أ- وقوله : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ .

هذا مدح للمؤمنين الذين يوفون بالنذور الطيبة الشرعية وهذا يدل على أن النذر عبادة يجب صرفها لله واختصاصه بها سبحانه وحده .

ب- وقوله : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ .

أي أن الله يعلم نفقات العباد ونذورهم فيجازيهم عليها إن كانت لوجه الله . فدل على أن النذر عبادة حيث قرنه بالنفقات والنفقة عبادة إذا كانت لوجه الله كالصدقات على الفقراء والمساكين .

فإذا نذر وتصدق بشيء للقبر أو لبنائه أو لآلهة معينة صار هذا شركا أكبر بالله .

ج- وفي الصحيح : «من نذر أن يطع الله فليطعه ومن نذر أن يعص فلا يعصيه» .

(٧٧) صحيح .

رواه البخاري (٦٦٩٦ ، ٦٧٠٠) .

وهذا يدل على أن الطاعات يجب الوفاء بنذورها كأن يقول : لله عليّ كذا
. أما المعاصي فلا يجوز الوفاء بنذورها .